

(٤٠) وقال على ، لا يجوز بيع العبد الآبق ولا الدابة الضالة يعني قبل أن يُقدّر عليهما .

وقال جعفر بن محمد (صلح) إذا كان مع ذلك شيء حاضر جاز بيعه يقع البيع على الحاضر .

(٤١) وعنه (ع م) أنه قال لا بأس بشراء تراب المعادن بالذنانير، يبدأ بيد ، ولا خير فيه بنسيئة^(١) .

(٤٢) وعن علي (ص) أنه سُئل عن بيع السمك في الآجام ، واللبن في الضروع ، والضُوف على ظهر الغنم ، قال : هذا كله لا يجوز لأنه مجهولٌ غير معروف يُقِلُّ ويكثر وهو غرر .

(٤٣) وقال جعفر بن محمد (ع م) إذا كان في الأجمة أو الحظيرة^(٢) سمكٌ مجتمعٌ يُوصل إليه بغير صيد ، أو كان مع اللبن الذي في الضرع^(٣) لبن حليب أو غيره ، فالبيع جائزٌ ، فإن كان لا يوصل إلى السمك إلا بالصيد^(٤) فالبيع باطل .

(٤٤) وعنه (ع) أنه كره عن بيع الصك^(٥) عن الرجل بكذا وكذا درهماً .

(١) حش ه ، أى بتأخير .

(٢) س ، ي ، ع ، ه ، ط ، د - الحظيرة . حاشية في ي - الحظيرة موضع البقر والغنم ، والحظيرة تملأ للإبل من شجر لتقيها البرد (مختار الصحاح) .

(٣) ه - الضروع .

(٤) ه ، ي ، - بصيد .

(٥) حاشية س - كبا لو (كجرائق) ، وفى ه - هو أن يبيع الرجل سلعته ويعطيها رجلاً بأجل ، وفى ي - في مختصر الآثار ، الصك الكتاب ، والصك بل الرجل يعنى الدين المكتوب في الصك .